

الجهل والخيبة والمضارقات!

قرطاس

به كيفما شئت، هي أن تحاصره بالرعب، تتركه يحيا في خوف دائم، تجعله يرى في الظلمة أشباحاً، وتقنعه بأنك تسمع أصواتها تهدده، إلى أن يسمعها فعلا ويراها؛ لا بعينه وأذنه بل بعين وهمه وأذن رعبه، حينها فقط يصبح ذلك الكائن الخائف عبدك.

الحنطة المسمومة" والهرج والمرج الذي أشاعه في عمليات القتل الجماعي للقطط والكلاب التي قيل إنها كانت تحمل أمراضاً. بقصص الرعب الساذجة هذه روّض صدام قسماً كبيراً من

اليوم تبثُ الأجهزة الأمنية أفلام رعب جديدة، مستوحاة من سلسلة أفلام دراكولا، ويبدو ان السيناريّو الذي أنتجه الأمنيون محبوك على يد من له معرفة بهذه الأفلام، أشاعوا ان الشبان الذين يلبسون ملابس غريبة ويطيلون شعورهم هم عبدة شيطان، وانهم مصاصو دماء" وانهم "إيمو" ومرتبطون بأجهزة مخابرات

كلُّ واحدة من هذه التهم كافية لإخافة الشارع العراقيّ، الخائف أصلاً من وضع أمنيّ قابل للانفجار في أيـة لحظة، مع ان "عبادة الشيطان" طائفة لا علاقة لها بمصاصى الدم الذين هم كائنات لا وجود لها طبعاً بلهم مخلوقات خرافية في حكاية تخيف الأطفال وتملأ جيوب منتجى الأفلام، وهؤلاء وأولئك لا علاقة لهم بـ"الإيمو" التي هي صرعة في الملبس أصبحت منتشرة في البلدان العربية "لا الغربية فقط" منذ سنوات عدة.

سيبتدئ موسم صيد "الإيمو" قريباً، سيقتل شبان كثر بهذه الأفلام التي يخترعها أناس لا يخافون الله ولا ضمائرهم، وهناك عبيد مستعدون دائما لأن يكونوا محض أصابع تضغط على الزناد بلا فهم أو تدبّر.

المسخ المكوّن من سياسيّ وطائفيّ خائف من الإيمو مصاصي

■ أحمد عبد الحسين

دراكـــولا

أندح طريقة بمكنك أن تستغفل بها أحداً و تحعله تابعاً لك؛ تتحكم

بحكاية "أبو طبر" جعل صدام العراقَ كله يرتعد، ثم بحكايات

الرعبُ يذلل الصعب، هذه حكمة كل حكومة تريد أن تكون بوليسية، تتذكرون الأيام التي سبقتْ مظاهرة ٢٥ شباط من العام الماضي كيف ان الأجهزة الأمنية بثتْ إشاعات كثيرة حول نيّـة لصوص وعصابات استغلال المظاهرة لسرقـة المتاجر، ونيّة إرهابيين لاحتلال المنطقة الخضراء، لم يخيفوا الناس فحسب بل أرادوا تخويف صاحب القرار الأول في البلد، رئيس الوزراء، ومن يتذكر شكل وتصريصات السيّد المالكي أنذاك يدرك انهم نجحوا حقا في إخافته.

في المظاهرات عمد مسؤولو الأمن إلى إخافة السياسيين ونجحوا، اليوم يريدون إخافة المتدينين، وسينجحون على الأرجح، فليس أكصر مدعاة للخوف من حلول الشيطان بيننا نحن المجتمع الرحماني الملائكي، فنحن لا ينقصنا سوى أجنحة لنغدو ملائكة، مجتمع ليس فيه لصوص ولا فاسدون ولا وزراء مزورون ولا ساسـة يتحكمون وحدهم باقتصاد البلـد، كلُّ عراقي اليوم هو أدم قبل إنزاله من الجنة يتنعم بخيراتها، لكنّ هـؤلاء الإيمو الملاعين الذين يشربون الدم يريدون أن يزلنا الشيطان ويخرجنا مما نحن

الدماء، وهذا "السياسطائفيّ" يفكر اليوم بغضب: كيف يقوم هؤ لاء الشبان الوقحون بمزاحمتنا على اختصاصنا: مصّ دماء العراقيين؟ مصاص الدم في العراق واحد لا شريك له ولا أنداد!

کریم عبد تطوير النظام الديمقراطي من داخله إن ما يردده المالكي وقيادات الأحزاب الدينية من أن الحكومة الحالية هي وذلك من خلال المزيد من تسليط الضوء على السلبيات وجعل النقد السياسي حكومة شرعية ومُنتخبة ديمقراطياً، يمتاز بالجرأة والصراحة داعيا إلى رفع هـو أمـر صحيـح شكليـا، أما مـن ناحية

الجوهر فهو مصدر تساؤل وشكوك،

لأنه لا يوجد مبدأ اسمه الديمقراطية من

أجل الديمقراطية على غرار الفن من أجل

الفن، بل أن الشعوب تختار الديمقراطية

من أجل مضامينها الاجتماعية وهي

تحقيق العدالة وضمان الحريات وتكافؤ

الفرص، وهي أيضا تطوير الصناعة

والزراعة المحلية من أجل تحريك سوق

العمل وإكمال دورة المال والاقتصاد في

العراق، وكل هذا ليس غائباً فقط، بل ما

موجود هو العكس تماما، لذلك ترتفع

معدلات البطالة وتحل التجارة الخارجية

محل تطوير الصناعة والزراعة وتزداد

وتدرة الفساد دون أن يُحاسَب المفسدون

الكسار!! بل تزداد المليارات المفقودة من

ميزانية الدولة دون أن يتحمل نوري

المالكي مسؤولية كشيف الحقائق بصفته

وكل هذا وسواه يُشير إلى ترجيح إمكانية

تأسيس نظام ديمقراطى مزيف على طريقة

نظامي حسني مبارك وزين العابدين بن

علي الساقطين. وإذا كان الحديث يدور

منذ فترة عن فضيصة اختفاء خمسين

مليار دولار، فإن النهب المنظم للمال

العام من قبل قادة الأحزاب المتنفذة جعل

العراق بيد طبقة سياسية تريد الهيمنة

على السلطة والثروة معاً، أي إجهاض

النظام الديمقراطي من داخله!! وهنا

يكمن مصدر القلق الحقيقي، فهناك من

يشير إلى تراكم عوامل الشورة الشعبية

الكاسحة مرجحا التصاق العراق بالربيع

العربي قبل نهاية هذا العام، وهذا النمط

من الثورات يحدث فجأة نتيجة لتراكمات

كثيرة، فيتفاجأ الحكام الفاسدون ولكن

وهناك في صفوف المعارضة الشعبية،

وليست النيابية لأن هذه غيبتها

المحاصصة، من لا يزال يدعو إلى إمكانية

بعد فوات الأوان.

رئيسا للوزراء!!

دولة القبائل الحزبية في (العراق الجديد):

الاحتجاج السلمية. إن أي مشروع للإصلاح السياسي لا بد من أن يقترن بفتح أفاق واقعية لتطوير الثقافة الحقوقية للمجتمع السياسي داخـل الدولـة وخارجها، وإعـادة تعريف وفهم المجتمع المدنى ودوره في تطوير الحياة ديمقراطية، ولكن كيف ؟!

الوتيرة المطلبية والعودة لتظاهرات

الجهل السياسي كثيراً ما ساهم الجمهور بصناعة المستبديـن بسبـب جهلـه السياسـي وعاطفيته، ولذلك فإن بدايـة الحل تكمن في إعادة تأهيل المواطنين ثقافيا وسياسيا بما ينقذهم مما تراكم في أذهانهم من مفاهيم مشوّهة عن دور الدولة ووظائفها الأساسية، وهي توفير الأمن والخدمات وحماية الحريات ودعم وتطوير الاقتصاد الوطني، وليس القمع وتمجيد الحاكم أو التبشير الأيديولوجي الذي يُحوّل المواطن من إنسان إلى حيوان حزبي!!

إن الثقافة الحزبية عندنا، يميناً ويساراً، غالباً ما كانت بائسة رغم إدعاءاتها الكثيرة، وليس أدل على ذلك من انحسار تيارات سياسية كانت لوقت قريب ملء عين الجمهور وسمعه لكنه تخلى عنها كما تشير نتائج الانتخابات الأربعة الماضية. لكن الجمهور نفسه - وهذا واحد من مقالب الواقع العراقي - سرعان ما أحس بالندم بعدما تأكد من خطأ توجهاته حين تدافع لانتخاب أحزاب التيار الديني. فقد خذلته هذه الأحزاب أيّما خذلان. إن أي دارس موضوعي لتجربة الانتخابات الديمقراطية بعد ٢٠٠٣ لابدّله من التوقف طويلا عند خيبة الجمهور العراقي بمن انتخبهم والحيرة التي ستواجهه في الانتخابات القادمة!

لكن أسوأ الحلول وأخطرها هو أن نسارع

إلى إدانة هذه الجمهور وتقريعه كما يفعل بعض الكتَّاب هذه الأيام!! لأن هذه الطريقة ستكون بداية لتعميم (عقدة الاشمئزاز من النات) كما حصل في ألمانيا بُعيد سقوط النازية، حيث سرعان ما تحوّل جلد الذات إلى مشكلة ثقافية وسايكولوجية رافقت

ونحن نعيش تساقط أنظمة الاستبداد الواحد بعد الآخر، لابد من فهم العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بإنتاج تلك الأنظمة الاستبدادية للحيلولة دون إعادة إنتاجها، خصوصا في العراق

الني يقف على مفترق طرق، إذ تعمل حكومة المالكي بطريقة لا تثير اطمئنان غالبية العراقيين

المتضررين من هيمنة الأحزاب الدينية عموما وحزب الدعوة خصوصا، على الدولة.

الألمان عشرات السنين. وفي العراق لن يكون تقريع المجتمع أقل ضررا مماحدث في ألمانيا، بل أكثر خطورة، ليس فقط لأن تقريع الجمهور يدل على عجز هؤلاء الكتَّاب عن فهم خلفيات الظواهر ومقالب الواقع في لحظات الاضطراب السياسي، ولكن أيضاً لأن اتهام المجتمع بالصفات السلبية والتندر عليه، إنما يبرر جرائم النظام السابق ويسبوغ سياسة الحرمان ونهب المال العام المتبع الآن، كما يُكرّس مقولة الجلادين عموماً، خصوصاً تلك العبارة الرقيعية التي تعود البعثيون على ترديدها بلسان وضمير أعوجين: (هذوله

نتائج الصراع العبثي

همُّ العراقيين، ما يفيد وياهم غير العصي

وعودٌ على بدء: ليس اعتباطاً أن يقول أحد أقطاب التيار الإسلامي بعيد إعلان نتائج الانتخابات العاملة ٢٠٠٥ : (لقد انتخُبنا الشبيعة لأنهم لا يملكون بديلاً). ولو تأملنا هذه العبارة جيدا لوجدنا المعنى الواقعي ولكن المأساوي لانقلاب المفاهيم السياسية التي كان المجتمع العراقي ضحية لها في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ غرق العراقيون في الصراع الدامي بين الأحـزاب القومية واليسارية، الذي دفعوا ثمنه غالياً، ليكتشفوا متأخرين عبثية وغباء ذلك الصراع الذي لم يترك وراءه سوى الخراب العميم والجروح القاتلة. لقد تم تدمير العراق، لا بسبب المؤامرات الخارجية فقط، بل أيضاً بسبب تخلف وسطحية المفاهيم السياسية السائدة أنذاك، والمستمر تأثيرها لحد الأن، والتى تسببت بذلك الصراع الهمجى

في الستينات، ليتقدم حراء ذلك صعلوك

سياسة وحيوان مريض اسمه صدام حسين فيتصدر الواجهة ليزيد الظلام ظلاما. وبفضل تكريس الأكاذيب تحوّل صدام من مجرم عادي إلى بطل قومي بعد تصفية وتشريد قيادات جميع الأحزاب السياسية، الصالح منها والطالح، بمن في ذلك قيادات حزب البعث نفسه.

هذه هي نتائج المقلب التاريخي الخطير الذي تعرض له المجتمع العراقي في الستينات، ولم تفهمه الأحزاب الدينية لحد الأن، ولن تستطيع فهمه لاحقاً لأنها، كما أثبتت الوقائع بعد ٢٠٠٣، وجه آخر لتلك الأحزاب الانقلابية التي أرهقت العراق وأرهقت نفسها بصراعات متخلفة وهاهى الأحزاب الدينية تواصل نفس النهج في تكريس التخلف الحضاري عبر تزييف النظام الديمقراطي من داخله.

لقد أبدت الأحراب الدينية جهلا فاقعا في إدارة شؤون الدولة. والغريب أنها بدل أن تفكر بمستشارين يعوضونها هذا النقص، ذهبت إلى حملة الشهادات المزورة وأوغلت في الفساد المالي و الإداري، وهذا لا يدل إلا على خراب العقل و الضمير كنتيجة لتاريخ طويل من الادعاءات المثالية الفارغة التي أثبت الواقع كذبها وسماجتها.

ولا يرال الجهل سيد الموقف ولذلك تستمر الأزمات، وعلى سبيل المثال: فقد انتشرت عبارة (منظمات المجتمع المدني) بعد ٢٠٠٣ بشكل واسع، وأصبح شائعاً الاعتقاد بأن المقصود بالمجتمع المدنى هو الجمعيات الخيريـة ومنظمات حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية، والتي تتلقى مساعدات مالية من دول ومنظمات غربية وإقليمية ليست دوافعها سليمة دائماً، بل تشوبها الشوائب السياسية والأمنية أحيانا، وفقا للقاعدة الأمريكية المعروفة: you pay you say ومعناها: أنتَ تدفع أنت تقرر.

و لأن تلك المنظمات أثارت المزيد من اللغط بل حتى التشكيك، فقد أصبح من الشائع أن تجد مثقفين يدافعون عن سمعة اتحاد الأدباء أو نقابة الصحفيين بالقول "نحن

نقابة مهنية ولسنا منظمة مجتمع مدنى"!! وهنا يتجسد الالتباس وسوء الفهم، فلو عدنا إلى أي مرجع أكاديمي أو أية دراسة جادة حول ظاهرة المجتمع المدنى، لوجدنا أن التعريف العام المتفق عليه عالمياً هو أن منظمات المجتمع المدني هي جميع المنظمات غير الحكومية التي تعمل وسيطا بين المواطن وبين الدولة للدفاع عن حقوقه المدنية والسياسية وتخفيف قبضة الدولة عليه، ويشمل المجتمع المدنى الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمهنية والمؤسسات الدينية والنوادي

الاجتماعية والرياضية وبضمنها

الجمعيات الخيرية ومنظمات حقوق

الإنسان، أي جميع المنظمات الأهلية

على مختلف اهتماماتها. ومن الغريب فعلاً أن يصل الجهل بمعنى (المحتمع المدني) إلى أعلى مستويات الحكومـة، ففي أحـد الاجتماعات التي عقدها رئيس الوزراء عند انتهاء (فترة المئة يوم) التي طلبها لتحسين أداء الحكومة في العام الماضي، كان الحديث يدور حول بعض النقابات المهنية بين رئيس الوزراء من جهة وعلى الدباغ الناطق باسم الحكومة وصفاء الدين الصافى وزير الدولة لشؤون البرلمان من جهة أخرى، وبدا أن الصورة كانت غير واضحة عند المالكي حول النقطة المُثارة، فردُّ عليه الدباغ و الصافي معاً تقريباً "إن هذه نقابات مهنية وليست منظمات مجتمع مدنى" فهـزّ المالكي رأسه علامة على تفهمه الأمر !!

وفى خلفية فوضى المفاهيم والجهل بمعانى المصطلحات والعبارات الحقوقية والسياسية، تتكشف طبيعة الثقافة الحزبية الشائعة في العراق، كما تتكشف البنية المتخلفة التي تأسست عليها دولتنا وأحزابنا!! إن الجهل هو دائماً من يخلق الأجواء الملائمة لعودة الاستبداد، خصوصاً جهل الحاكم بشؤون الحكم وعدم

أشبباح في البرلمان

ياسر السالم



أدعو السادة أعضاء مجلس النواب إلى تعليق جلساتهم فوراً، وإغلاق مبنى البرلمان. وأدعو زعماء الكتل السياسية إلى عقد طاولة مستديرة، لتشكيل لجنة تحقيق خاصة، يكلف بعضويتها نواب محنكون، من أجل الكشف عن أشباح البرلمان! فبعد جلسة التصويت على الموازنة، تبين أن هناك أشباحاً تسكن المبني، ولها الذراع الطولى في تمرير فقرة ضمن قانون الموازنة، يمنح بموجبها أعضاء البرلمان سيارات مصفحة، البريمان ـــ ر دون علم نوابنا أجمعين الراد



وأرجو أن تتم الاستجابة لهذه الدعوة فورا، لاعتبارات عدة. فأني أخشى أن تمرر هذه الأشباح

عبر جلسة لاحقة، فقرات في قانون العفو العام، يعفى بموجبها المزورون والفاسدون والمجرمون وأزلام القاعدة من العقاب، فيضيع المنجز الأمنى المفترض!. وما يجعل دعوتى عاجلة، هو أن الأرضية باتت مهيأة لتشريع هـذا القانون، كما أعلن رئيس اللجنة

وأخشى برهبة، أن يمرر قانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي، فيكون بموجبه التظاهر جرما يحاسب

عليه القانون، ويكون تعبير المرء عن رأيه محض افتراء تام، يعاقب المفتري بالجلد والرمي بالحجارة.

فهذه الأشباح اللعينة تبدو من أرباب

المصالح الضيقة، وساعية لامتيازات

خاصـة، و لا تتقبل إطلاقا أن يعكر صفو مزاجها أحدهم بنقد ناعم! ولا أخفيكم قلقي، من أن تستبدل جملة "النفط ملك للشعب" في قانون

النفط والغاز، بجملة "النفط ملك لدول

فالمرحلة المقبلة؛ كما يدعى السادة النواب، هي مرحلة مهمة فيها الكثير من العمل، وستنجز خلالها قوانين تهم

المواطن والعملية السياسية، فالبلد

وأكبر ما أخشى، أنه حينما يجري الاتفاق على التعديلات الدستورية، أن تفعل أشباح البرلمان فعلتها الشريرة الكبيرة، وتستبدل العديد من فقراته بما يلائم مصلحتها وطموحها ومطامعها. وربما نستيقظ صباح فجر أسود آخر، فنجد أن جلسة ليلية قد عقدت، وتم فيها إسقاط الديمقراطية من الدستور.

لست مشغولاً كثيراً بعجلات النواب المصفحة، وما اقتطعوه علانية من قوت الشعب؛ بقدر انشغالي بما هو

أت وأعظم. فما سرق في عتمة الفساد، لا يمكن مقارنته بما كان منه في وضح النهار.إن السياسة البهلوانية التي برزت في الأيام السابقة، وشهدناها

على امتداد السنوات الماضية، بعثت الكشير من الروائح الكريهة ولاتزال تبعث.والأكيد، أن الناس لم تعد تشعر بالإحباط، بل بالخوف من قلة الأمن والأمان. فلا أمان في بلد يحمى فيه المسؤول نفسه دون المواطن.

بقى أن نقولها بأسف وألم: السادة النواب، لم تتركوا لنا هامشاً للشك، بأن أمنكم ومصالحكم فوق كل

التيارات الإسلامية . . والثمن المؤجّل

كيف ننظر إلى الاقتحام المفاجئ للتيارات الإسلامية ساحة الشورات العربية في أجواء من الرضي، وغض النظر، من قبل قوى، محلية ودولية، كانت حتى الأمس القريب تعارض وتتصدى، وحتى تقاتل، أية حركـة إسلامية في المنطقة العريبة ؟

ليس بمقدور احد أن يتغاضى عن حساب احتمالات هذا

الظهور القوي، أو توقيتات هذا الاقتصام، والتمعن في الدواعي قبل تحديد المواقف وإطلاق الأحكام..ما يزيد الشكوك بحقيقة صعود ما بات يدعى بالإسلام السياسي ليس طبيعة الحركات الإسلامية نفسها، فذلك من الهموم المؤجلة التي ينبغي التأمل فيها، لكنه القبول الأميركي والغرب عموماً، بقيادة المنطقة العربية، والتحكم بسياساتها، من قبل أحزاب وحركات إسلامية في مرحلة شهدت إطلاق دعوات محمومة إلى محارية الإرهاب، وضرورة تنقية المنطقة من القيم التي تحول دون انتقال أنظمتها السياسية إلى الديمقر اطبة، الأمر الذي ارتكزت عليه الغزوات العسكرية واحتلال الأراضى، وفي طروحاتهم أن الإسلام هو منبع تلك القيم التي أنتجت كل أعمال العنف و الحركات الإرهابية، و اضعين أنموذج تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان، و النظام الإسلامي في إيران، مقياساً لأية تنظيمات إسلامية. وقد تكون المضاوف من صعود التيارات الإسلامية إلى واجهة القيادة في المجتمعات العربية، التي لم يتردد عن إطلاقها الكثير من الجبهات الفكرية والسياسية في المنطقة، تحمل في داخلها مبررات و اقعية أكثر من كونها مناكفات سياسية. إذ أن ذلك الاقتصام المفاجئ، دون إغفال نتائجه السياسية، يعنى في كثير منه ارتدادا خطيرا إلى الوراء من شأنه حرق مراحل تاريخية طويلة في تأريخ التنوير العربي، استنزفت الكثير من الوقت والجهد للوصول إلى حافة الارتقاء الفكري والسياسى الذي يتيح إمكانية الانتقال بالمجتمعات العربية إلى حالة المعاصرة، ويخرجها من مواقع الاستهلاك والتبعية في مختلف المجالات إلى حالة الإنتاج والاستقلال. المفكرون الإسلاميون في البلدان العربية والإسلامية استبشروا خيراً بالتغيرات الدراماتيكية الحاصلة في البلدان العربية والإسلامية، ونشطوا في إعادة ترويج مفهوم الإسلام السياسي المعتدل، وانتظموا في كتابة الكثير من الدراسات والمقالات الصحفية التي تؤكد أن التطور الذي رافق الفكر الإسلامي يدعو إلى وجوب التفريق، ووضع الفواصل التأريخية، بين الإسلاميين المعتدلين والجهاديين المتصلبين أو السلفيين المتحجرين، ويضعون التجربة التركية بقيادة رجب طيب أوردغان في واجهة الشعارات التي تؤسس لنمط إسلامي لا يؤدي إلى أية تقاطعات بين الإسلام والديمقر اطيـة، عارضـين أمام العالم أوجـه الاختلاف بين فكر الإسلام المعتدل الذي تتبناه الحركات الإسلامية، التي

تطور أداؤها بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين مفهوم الإسلام الذي يروج له تنظيم القاعدة وحركة طالبان والحركات الجهادية والسلفية، مؤكدين "أن الإسلام السياسي يتطور مع تطور المجتمعات التي يتحرك فيها، وأن التيار الإسلامي في تطوره يأخذ مِنحىً حضاريا أكثر منه دينياً، الأمر الذي يجُعله أكثر تفاعلاً مع البيئة التي يتحرك فيها، سواء كانت علمانية أو ديمقراطية". كذلك أنهم لا يرون أية تعقيدات حقيقية في كل ما يجري، ويظنون أن لاداعي لأسباب القلق الذي يتلبس الكثيرين، خصوصا الأحزاب والجبهات العلمانية، كون نشاط الأحزاب التى تعبر عن هوية الإسلام أمرا طبيعيا في المجتمعات الإسلامية، وان ظهورها في هذه المرحلة بالتحديد مرده إلى طبيعة الأنظمة الديكتاتورية التي قمعت تلك الأحزاب والحركات في السابق ما جعلها تجنح للسكون، وان فضاء الحرية الذي أوجدته حالـة "الربيع العربي" هو الذي أعاد تدفيق الدماء في شرايينها، ودفعها إلى الحركة، والعمل على تفعيل هويتها الإسلامية. ثمة دلائل على أن الصحوات العربية يجري مصادرتها بشكل منتظم لرسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة العربية، يحدد تضاريسها مشروع أميركى أوروبى هدفه الرئيس تقسيمها على أساس مذهبي وعرقي وطائفي بعد أن كانت مقسمة سياسياً وجغرافياً، وخلىق جبهة جديدة تقوم على مرتكرات طائفية تعمل على تطويق إيران وتحد من مشروعها التوسعي، تكون أداتها الحركات الإسلامية السنية لمواجهة إيران الشيعية، ومن ثم تحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي إسرائيلي يمتلك دواعيه التأريخية والسياسية إلى صراع عربي إيراني من شأنه تدمير المنطقة بالكامل واستنزاف قواها، وتحويل الأنظار عن القضية الفلسطينية بما يتيح لإسرائيل الوقت وأسساب المضى بمشروعها الكبير. والمشروع الأميركي الجديد يستدعي، بطريقة أو بأخرى، وجود خيوط أساسية من رؤية المستشرق اليهودي برنارد لويس" الذي يعد من اشد الصهاينة الأميركيين المناصرين لإسرائيل والمعادين للعرب والإسلام على حد سواء، ويعد المنظر الرئيس لسياسة التدخل والهيمنة الأميركية في المنطقة العربية، والذي عمل مستشارا لإدارتي الرئيسين بوش الأب والابن. ورؤية لويس تستند الى ضِرورة أن تقوم أميركا بتغيير سياستها في المنطقة، فبدلامن السياسة القديمة التي تعمل على خلق نزاعات بين حكومات وشعوب، فإنها ينبغي الأن أن تتحول إلى خلق نزاعات طائفية داخل المجتمع الواحد من جهة، وبين المجتمعات الإسلامية من جهة أخرى، وفي رؤيته أن هذه النزاعات الطائفية اشد تأثيرا من النزاعات السياسية على دول المنطقة، وأكثر فعالية في مشروع إضعافها وتقسيمها. الغريب في الأمر أن الأحراب الإسلامية مهللة للاعتراف الأميركي بدورها السياسي القادم، دون النظر إلى دواعي الاعتراف المفاجئ، أو التحسب للثمن المؤجل.